ابن هشام الأنصاري وأصول النحو العربي

أ. عوني أحمد محمد

جامعة تيارت

عند الحديث عن جهود النحاة القدامى، ومنهجهم في تأصيل قواعد النحو العربي، تمثل أمام ناظرنا شخصية ابن هشام الأنصاري، بفكره الثاقب ونظرته الدقيقة، في قضايا النحو ومسائله، ومن ثم نتساءل، ونحن نعرض لموقف ابن هشام من أصول النحو، كيف كان تعامله وموقفه من الأصول التي اعتمدها النحاة في تقعيد قواعد اللغة، وهل كان معهم على نسق واحد في آرائهم،يكتفي بترديد أقوالهم، أم ترك بصماته واضحة،بفكر وروية من خلال آرائه ومؤلفاته التي نيفت على الخمسين، ثم إلى أي مدى اتسقت هذه الجهود مع المنهج العلمي الدقيق؟ هذا ما تجيب عليه الصفحات التالية.

أولا **. السماع:**

1_ القرآن الكريم.

القرآن الكريم هو أعلى نصوص العربية فصاحة وتوثيقًا. وقد كتب الله تعالى له الخلود والسيرورة، وفاء بوعده الصادق بضمان حفظه، قال تعالى:(**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون**) (**سورة الحجر ، الآية: 09**) ولذلك كان بقراءاته أصح

أصول اللغة والنحو قال البغدادي عنه: " فكلامه عن اسمه أفصح كلام، وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواتره، وشاذه كما بينه ابن جني في أول كتابه" المحتسب"وأجاد القول فيه"[1]. وقال سعيد الأفغاني:" لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندًا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين، عن الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو النَّص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم"[2].

وقد جعل ابن هشام القرآن الكريم المصدر الأول لبناء القواعد وتصحيح الأساليب، فتعرض للآيات القرآنية وجعلها محور إعراب، وميدان تدريب، ومجال تأويل وتخريج، وربما كان ابن هشام أكثر النحاة . متقدمين ومتأخرين . اعتمادا على القرآن الكريم فيما

خلف من آثار، فالعناية بالشواهد القرآنية، في مصنفاته ظاهرة تلفت النظر، وقد بلغت هذه العناية قمتها في كتابه المغنى الذي أقامه على استعمالات القرآن الكريم فاحتوى على ما يقرب من ثمان وتسعمائة وألف آية، يليه شذور الذهب بخمسين وأربعمائة آية. وكان من مظاهر هذه العناية . أيضا . إحاطته الكبيرة بمواطن الاستشهاد في كتاب الله ودرايته . التي ينفرد بها أحيانا . بمدى استعمال كثير من الأساليب أو الكلمات فيه، أو بكيفية مجيئها به من ذلك:

***_ اعتراض الشرط على الشرط:**

أورد في رسالته (اعتراض الشرط على الشرط): شواهد بعض النحاة لهذا الأسلوب، وبين رأيه فيها، وأشار إلى الاختلاف في صحة الأسلوب المذكور ثم قال:" وأجازه الجمهور، واستدل بعض المجيزين بالآيات السابقة[3]، وقد بيّنا أنها ليست مما نحن فيه في وِرْد ولا صدر...وإنما الدليل في قوله سبحانه:(**وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ**) إلى قوله:"**لَعَذَّبْنَا**" فالشرطان وهما (لولا)و(لو) قد اعترضا، وليس معهما إلا جواب واحد، فقام عنهما، وهو(لعذبنا). وفي آية أخرى على مذهب أبي الحسن رحمه الله وهي قوله سبحانه:(**إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الموتُ إِنْ تَرَكَ خيرًا الوَصِيَّة**) فإنه زعم أن قوله جل ثناؤه:" الوصيةُ للوالدِين." على تقدير الفاء أي: فالوصيةُ. فعلى مذهبه يكون مما نحن فيه، وأما إذا رفعت(الوصية) بـ(كتب) فهي كالآيات السابقات في حذف الجوابين. وهذان الموطنان خطرا لي قديما ولم أرهما لغيري"[4].

***_ أفعال الشروع:**

وذكر في شذور الذهب من أفعال الشروع:"هَبَّ."و" هلهل ".ثم قال:وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع، وطفق أشهرها وهي التي وقعت في التنزيل وذلك في موضعين أحدهما:" وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ" أي: شرعا يخيطان ورقة على أخرى كما تخصف النعال ليستترا بها. وقرأ أبو السمان العدوي:" وطَفَقَا ". بالفتح، وهي لغة حكاها الأخفش، وفيها لغة ثالثة:(طَبِقَ) بباء مكسورة مكان الفاء.والثاني (فَطَفِقَ مَسْحًا) (سورة ص، الآية: 33) أي: شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مسحًا، أي يقطعها قطعًا."[5].[6].

***_ لدن:**

ذكر في المغنى:" أن جر(لدن) بمن أكثر من نصبها، حتى أنها لم تجئ في التنزيل منصوبة"[7].وذكر هذا أيضا في كتاب تخليص الشواهد وذلك عند تعليقه على قول الشاعر:

وَمَازِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لكالها ثم المقصى بكل مراد.

فقد كان مما عقب به عليه:" وفيه استعمال(لدن) بغير (من) ولم تأت في التنزيل إلا مقرونة بها[8].

*** خبر(إذا) الفجائية:**

أشار إلى أن خبر(إذا) الفجائية يجوز ذكره نحو:(خرجت فإذا زيد جالس)، ويجوز حذفه نحو:(خرجت فإذا الأسد)، ثم قال:" ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحًا به نحو:(**فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى**) (**سورة طه، الآية: 20**).،(**فَإِذَا هِيَ شَاخِصَة**) (**سورة الأنبياء، الآية: 97**)،(**فَإِذَا هُمْ خامدون**) (**سورة يس، الآية: 23**) (**فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ**) (**الأعراف، الآية: 108**) ، (**فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرة**) (**النازعات، الآية: 7**)[9].

*** (ما) العاملة عمل (ليس):**

ذكر أن(ما) المستوفية لشروط عملها عمل(ليس) يكون اسمها وخبرها معرفتين نحو:" (**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم**) (**المجادلة، الآية: 2**)، ونكرتين نحو:(**فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِين**) (**الحافة، الآية: 47**). على أن (أحد) اسمها، و(حاجزين) خبرها. ويحتمل أن " أحد" فاعل" منكم" لاعتماده على النفي، و(حاجزين) نعت ومختلفين نحو(**مَا هَذَا بَشَرًا**) (يوسف، الآية: 31). ثم قال:" ولم يقع في القرآن إعمال " ما " صريحًا في غير هذه المواضع، على الاحتمال المذكور في الثاني."[10].

*** الظروف المركبة والأحوال:**

مثل لما ركب من ظروف الزمان والأحوال بعدة أمثلة منها قول القائل:(فلان يأتينا صباح مساء)و(سهلت الهمزة بين بين)، وقول العرب:(تساقطوا أخول أخول) أي: متفرقين"[11]. ثم قال:" ولم يقع في التنزيل تركيب الأحوال ولا تركيب الظروف، وإنما وقع فيه تركيب الأعداد، نحو: (**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**) (**يوسف، الآية: 4**)[12].

*** لا مساس:**

ذكر صيغة اسم فعل الأمر على وزن فعال مثل: حذار وبين شروط هذه الصياغة قياسيا، ثم قال:" ولم يقع في التنزيل فعال أمرًا إلا في قراءة الحسن:" لا مَسَاسِ"[13] بفتح الميم وكسر السين، وهو في دخول(لا) على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش . أي لا يرتفع . :(لا لعا). وفي " معاني القرآن العظيم". للفراء: ومن العرب من يقول: لا مسَاسِ، يذهب به مذهب دراك، ونزال.

وفي كتاب" ليس" لابن خالويه: لا مساس مثل دراك، ونزال، وهذا من غرائب اللغة"[14].

*** وصل الضمير:**

القاعدة أنه متى تأتَّى اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله، وقد استُثنى من هذه القاعدة صورتان: الأولى منهما أن يكون هناك ضميران أولهما أعرف من الثاني وليس مرفوعًا[15]. قال ابن هشام تعليقًا على هذه المسألة:" واتفقوا على أن الوصل أرجح في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبيًا، نحو:(سلينه) و (أعطينه)، ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به،كقوله تعالى:(**أَنُلْزِمُكُمُوهَا**) (**هود، الآية: 28**)، (**إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا**) (**محمد، الآية: 37**) (**فَسَيَكْفِيكُهُمْ اللَّهُ**) (**البقرة، الآية: 137**)[16].

*** من صيغ فعل الشرط وجوابه:**

من صيغ فعل الشرط وجوابه أن يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا نحو قوله تعالى:(**وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ**) (**الشورى، الآية: 20**). قال خالد الأزهري:" وفي الخاطريات." لابن الجني قال أبو بكر: إنما حَسُنَ، لأن الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع، فكأنه قال:(مَنْ يُرِدْ نَزِدْ) وليس مثل قولك:(إن آتيتني آتك) قال الموضح . يعنى ابن هشام . فتتبعت ما ورد به التنزيل من ذلك فإذا فعل الشرط فيه كلمة:" كان "[17].

ومن هذه النماذج يتبين لنا بوضوح أن ابن هشام كان معنيا بتتبع استعمالات الأساليب والكلمات العربية في كتاب الله، وأن ذلك كان مظهرًا كبيرًا من مظاهر اهتمامه الشديد بالشواهد القرآنية.

2) القراءات:

عناية ابن هشام بالقراءات في الاستشهاد من عنايته بالقرآن الكريم، اعتمد عليها كثيرًا في مؤلفاته، وأولاها اهتمامًا ملحوظًا، فكانت أهم أدلته على عدد كبير من المسائل منها:

* حذف عائد الموصول:

عائد الموصول يحذف مرفوعًا، ومنصوبًا ومجرورًا، وقد ذكر ابن هشام دليل حذف العائد المنصوب. قراءة حمزة، والكسائي، وشعبة:(**وَمَا عَمِلَتْ أَيديهم**) (**يس، الآية: 35**)[18] بحذف الهاء، ولم يورد غير هذا الشاهد لهذه المسألة في شرح قطر الندى[19].

* لا يحمل على ضمير الشأن إذا أمكن غيره:

ذكر ابن هشام أن ضمير الشأن خارج عن القياس، لعوده على المتأخر، ولتفسيره بالجملة فلا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره. ثم قال:" ولهذا كان الأولى في الضمير المنصوب ب" إنَّ " من قوله تعالى: (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَ قَبِيلُهُ) (الأعراف، الآية 27) أن يقدر عائدا على الشيطان لا ضمير الشأن خلافا للزمخشري، ومما يؤيد ذلك قراءة بعضهم.[20]:(وَقَبِيلَهُ) بالنصب، وضمير الشأن لا يتبع بتتابع، والأصل توافق القراءتين"[21].

*** حذف الفعل إذا أجيب به استفهام مقدر:**

بين ابن هشام مواطن حذف الفعل وذكر منها وقوعه في جواب استفهام مقدر " كقراءة الشامي وأبي بكر:(**يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بالغُدُوِّ والآصَالِ رِجَال**)(النور، الآية: 36). أي يسبحه الرجال. وهو قياسي وفاقا للجرمي وابن جني"[22].

*** تعريف (غدوة بال):**

ذكر ابن هشام : أن(غداة) تعرف تارة بأل كما في قوله تعالى:(**بالغَدَاةِ وَالعَشِّى**)(43) وتارة بالإضافة كما في قول كعب:

وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ البَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلاَّ أَغَنُّ غضيض الطَّرْفِ مَكْحُولُ

وأنها في ذلك مخالفة لـ(غدوة) فالغالب تعريفها بالعلمية، تقول:" جئتك يوم الجمعة غدوة." ثم قال:" وربما عرفت بأل كقراءة ابن عامر:(بِالغُدْوَةِ وَالعَشِيِّ)[23].

*** أحد الفواصل بين(أما) والفاء:**

بين ابن هشام أنه يفصل بين (أما) و(الفاء) بواحد من أمور ستة كان خامسها الاسم المعمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو:(أما زيد فاضربه) وقد استشهد لذلك: بقراءة بعضهم[24]:(**وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ**) (**فصلت، الآية: 17**) بالنصب"[25].

*** حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره:**

إذا حذف المضاف فإن المضاف إليه يخلفه في إعرابه غالبًا نحو:(**وَجَاءَ رَبُّكَ**)(الفجر، الآية: 22) أي:أَمْرُ رَبِّكَ.قال ابن هشام:"وقد يبقى على جره،وشرطه في الغالب:أن يكون المحذوف معطوفًا على مضاف بمعناه كقولهم:(وما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) أي:ولا مثل أخيه ثم قال:"ومن غير الغالب قراءة ابن جماز[26] (**وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ**) (**الأنفال، الآية: 67**) بجر الآخرة_ أي عمل الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفًا، بل المعطوف جملة فيها المضاف."[27].

*** حذف إحدى ياءي:(يستحي):**

أورد ابن هشام في: شرح بانت سعاد قول الشاعر:

تَقُولُ يَا شَيْخُ أَمَا تَسْتَحِي مِنْ شُرْبِكَ الرَّاحَ عَلَى المكبر.

ثم قال:" في البيت شاهد على أنه يقال: استحى يستحي كاستبي يستبي، وقد قرأ يعقوب[28]:وابن محيصن[29]:(**إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً ما**)(**البقرة، الآية: 26**) بياء واحدة، وقد رويت عن ابن كثير[30] بياءين وهي لغة تميم، والأصل بياءين فنقلت حركة العين إلى الفاء فالتقى ساكنان، فقيل: حذفت اللام، فالوزن: يستفع، وقيل: حذفت العين، فالوزن يَستفل"[31]

هذه نماذج من استشهاد ابن هشام، بالقراءات المتواترة والشاذة في مسائل مختلفة، وهي تصور موقفه بوضوح إزاء هذا الأصل من أصول اللغة والنحو. ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن ابن هشام لم يتابع البصريين في رفضهم بعض القراءات. فقد اختار صحة الفصل بين المصدر المضاف إلى فاعله والمضاف إليه بالمفعول اعتمادا على

قراءة طعن فيها جمهور البصريين فقال:" زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا بالشعر. والحق أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة:

إحداها: أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر(**قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ**)[32] [33] [34] .

وأجاز ابن هشام العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض مستشهدًا بقراءة خَطَّأَها البصريون ومن تابعهم فقال:" ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفًا كان أو اسما، نحو: (**فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ**) (**فصلت، الآية: 11**)، (**وَ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وإِلَه آبَائِكَ**) (**البقرة، الآية 133**) وليس بلازم وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن، وغيرهما(**تَسَاءَلُون بِهِ والأَرْحَامِ**)(**النساء، الآية: 1**)[35].

ومن وقوف ابن هشام مع القراءات الثابتة، ورفضه ما يوجه إلى بعضها من طعن: أن ياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم يجوز فيها الفتح والإسكان إلا في أربع مسائل هي: إذا كان المضاف مقصورًا، أو منقوصًا، أو مثنى، أو جمع مذكر سالم فإن الياء تكون واجبة الفتح، ويندر إسكانها بعد الألف كما في قراءة نافع (**ومحياىْ**) (**الأنعام، الآية: 162**) وقد كسرت بعدها في قراءة الأعمش:(هِيَ عَصاي)(65).ذكر ابن هشام أن هذا الكسر يطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم واستشهد بقراءة حمزة، :(**بِمُصَرِّخِيِّ إني**.) (**إبراهيم، الآية: 22**) بكسر الياء في الوصل[36]. وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء[37].

وقد طعن النحاة في قراءة حمزة وعدوها غلطًا منه[38] وكان ممن طعن فيها أبو العلاء المعري، فقال ابن هشام في" الحواشي":"والمعري له قصد في الطعن على علماء الإسلام، ولعله من الذين كسروا لغتهم بإسكان ياء الإضافة فالتقى معهم ساكنان"[39].

ومن هذا يتبين لنا أن ابن هشام كان يأخذ بالقراءة الثابتة عن ثقة، ويقيس عليها ما دام لها وجه في العربية يمكن الحمل عليه، ولا يعبأ بطعن النحاة فيها لمخالفتها قاعدة لهم.

وابن هشام في ذلك يسير في طريق سلكه من قبله ابن جني، وابن مالك، وأبو حيان. ولعبد العال سالم مكرم دراسة في هذا الموضوع قال فيها:" كانت نظرة ابن هشام في الاستدلال بالقراءات تتفق مع نظرة الكوفيين وابن مالك في الأخذ بها. وإيمان ابن هشام بالقراءات كأصل من أصول الاستشهاد جعله يردد في تحليله لبعض القضايا النحوية ما كان يردد(الداني) في قوله:" وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر،والأصح في النقل وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها"[40 41].

3 . الشعر العربي:

سعة إطلاع ابن هشام على الشعر العربي ودرايته به من الحقائق التي يؤكدها إنتاجه أثرين رائعين متصلين اتصالا وثيقًا بهذا الفن من فنون القول. هما " شرح بانت سعاد". و "تخليص الشواهد." ففيهما من المباحث اللغوية والأدبية وتحقيق الشواهد ما يدل على غزارة علمه بالشعر. إذا أضفنا إلى ذلك ما تضمنه مغنى اللبيب من شواهد شعرية بلغت خمسين وتسعمائة شاهد حظيت بالشروح الكثيرة من علماء النحو مما يدل على أن ابن هشام استثمر ذخيرته الشعرية استثمارا جيدًا، ونحن نجد بين شواهد ابن هشام من أشعار المولدين أمثال أبي نواس، وابن الرومي، وأبي تمام، وابن المعتر، وأبي فراس، والمتنبي، والمعري. وابن هشام يذكر هذا النوع من الشعر على سبيل التمثيل لا الاستشهاد فهو يشير إلى ذكر الخبر بعد(لولا) في بيت أبي العلاء المعري:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاَ

ثم يقول:" وليس ذكر هذا البيت للاستشهاد بل للتمثيل، لأن المعري لا يحتج بشعره."[42] وأكثر من أنشد له شعرًا من المولدين هو المتنبي الذي ذكره في نحو ثلاثة وعشرين موضعًا بكتابه المغنى، وقد علق على أحد أبياته في كتابه تخليص الشواهد بقوله: " وأما بيت المتنبي فإنما ذكرته تمثيلا لا استشهادًا، إذ لا تقوم حجة بكلامه"[43]. وأما الاحتجاج بالشعر المجهول قائله فلابن هشام موقف حياله أشار إليه السيوطي فقال:" وفي تعاليق ابن هشام على الألفية:

استدل الكوفيون على جواز مد المقصورة للضرورة بقوله:

قَدْ عَلِمَتْ أُخْتُ بني السَّعْلاَءِ

وعَلِمَت ذَاك مَعَ الجِرَاء أَنْ نعم مأكولا على الخواء.

يا لك من تَمَر ومن شيشاء ينشب في المِسْعَل واللهاء.

فمد:(السعلاء) و(الخواء) و(اللها) وهي مقصورات، قال والجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه. لكن ذكر في شرحه الشواهد [44] ما يخالف ذلك، فإنه قال: " طعن عبد الواحد الطَّراح في كتابه" بغية الآمل." في الاستشهاد بقوله:

لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

قال:وهو بيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين"[45].

وهذا التناقض في موقف ابن هشام كان يمكن أن يقال في تسويغه: إن لابن هشام رأيا في أحد الكتابين عدل عنه في الآخر. إلا أننا وجدنا له في كتاب شرح الشواهد المشار إليه سابقًا كلامًا يشبه ما انتقده على عبد الواحد الطراح. فقد علق على احتجاج الكوفيين لجواز دخول لام الابتداء على خبر لكن بقول الشاعر:

ولكنني من حبــها لعميد.

بما يأتي:" والكوفيون قاسوا على بيت لا يعرف قائله، ولا تتمته[46]، ولا نظيره مع احتماله للتأويل."[47]. قال البغدادي معلقًا على رد ابن هشام على الطراح:" أقول : الشاهد الذي جهل قائله إن أنشده ثقة كسيبويه، وابن السراج، والمبرد، ونحوهم فهو مقبول يعتمد عليه، ولا يضر جهل قائله، فإن الثقة لو لم يعلم أنه من شعر من يصح الإستدلال بكلامه لما أنشده"[48].

وابن هشام قدم لرده على الطراح بقوله:" أما البيت الأول فمشهور، وطعن فيه عبد الواحد"[49]. فهل عنى ابن هشام بشهرة البيت المذكور إنشاد ثقاة[50] له مثل الذين أشار إليهم البغدادي في تعليقه. وعلى هذا فهو يرى التفريق بين مجهول ومجهول على الوجه الذي وضحه صاحب الخزانة؟.

ولا نغادر ميدان الشواهد الشعرية في مصنفات ابن هشام دون أن نُذَكِّر بما أوردناه من تحقيق ابن هشام للشواهد وذكر الروايات المختلفة حولها وتصحيح نسبها إلى قائليها لدرء الانتحال عنها (ينظر ص 35 من البحث).

4 _ الحديث الشريف:

الاستشهاد بالحديث قضية عنى بها علماء العربية قديمًا وحديثًا. وكان ممن تكلم فيها من القدامى: أبو الحسن بن الضائع، وأبو حيان الأندلسي، والبدر الدماميني، والسيوطي وعبد القادر البغدادي [51] ومن المعاصرين : محمد الخضر حسين [52] وسعيد الأفغاني[53]. ومن خلال هذه الدراسات نجد للنحاة إزاء هذه القضية وجهات مختلفة:

1_ فمنهم من منع الاستشهاد بالحديث مطلقًا وأبرز من أبان عن ذلك أبو حيان الذي ذكر أن هذا المنع هو وجهة نظر واضعي علم النحو وأئمة المتقدمين والمتأخرين. وأن علة ذلك عندهم أمران:

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، لذا نجد الحادثة الواحدة تروى عن الرسول(ص) بألفاظ مختلفة مثل : (**زوجتكها بما معك من القرآن**) ، (**ملكتكها بما**

معك)، (**خذها بما معك**). وغير ذلك من الألفاظ الواردة فيها. فمن المقطوع به أن الرسول (ص) لم يلفظ بهذه الكلمات جميعا. بل يحتمل أنّه لم يقل شيئا منها وإنما عبر بمرادف لها [54].

الثاني: وقوع اللحن فيما روى من الحديث، لأن كثيرا من رواته كانوا أعاجم.

2- ومنهم من أجاز الاستشهاد بالحديث مطلقا، وقد كان رائد هذا الاتجاه هو ابن مالك الذي حمل عليه أبو حيان كثيرا، لأنه يرى أنه استحدث في أصول النحو ما ليس فيها [55] وممن دافع عن وجهة نظر ابن مالك هذه قديما البدر الدماميني ، وقد رد على أبي حيان بأن جواز النقل بالمعنى إنما هو من باب التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه وأنهم كانوا مع هذا يتحرون الضبط فيغلب على الظن أنها لم تبدل، واليقين ليس بمطلوب،على أن الخلاف في جواز النقل إنما هو فيما لم يدون، أمّا ما دوِّن فلا يجوز تبديل شيء في ألفاظه [56].

3_ وهناك وجهة نظر ثالثة تجيز الاحتجاج بالأحاديث التي عرف اعتناء رواتها بألفاظها لغرض خاص كالأحاديث التي بها قصد بيان فصاحته -صلى الله عليه وسلم- مثل كتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، وصاحب هذه الوجهة هو الشاطبي وقد تناول هذا الموضوع محمد الخضر حسين ببحث قيم واف مفصل، عرض فيه وجهة نظر المانعين، والمجوزين، وانتهى إلى ترجيح وجهة النظر الثانية، إلا أنه وضع لذلك بضعة ضوابط حدد بها الأحاديث التي يجوز الاستشهاد بها،وهى ضوابط المقصود منها التعريف بما روى بألفاظه دون تبديل فيها[57].

5 . الحديث الشريف :

ذكر عدد من الباحثين أن ابن هشام كان ممن أكثر من الاستشهاد بالحديث[58] وحين نرجع إلى كتب ابن هشام المشهورة نجد أن الأحاديث التي وردت بكل منها كانت على النحو الآتي:

1_ في " شرح قطر الندى" نحو سبعة عشر حديثًا.

2_ في " شرح شذور الذهب" نحو واحد وعشرين حديثًا.

3_ في "أوضح المسالك" نحو خمسة وعشرين حديثًا.

4_ في "شرح قصيدة بانت سعاد" نحو عشرين حديثًا.

5_ في " المغنى" نحو واحد وستين حديثًا.

وهذه الأعداد من شواهد الحديث تعد قليلة إذا قيس كل منها بما ورد في الكتاب نفسه من الشعر[59].

وبيان موقف ابن هشام من الاستدلال بالحديث الشريف في النحو يتضح من خلال اعتماده على الأحاديث في الاستشهاد بها في مصنفاته بالقياس إلى شواهده الشعرية ومن تعليقاته التي يعبر بها عن وجهة نظره تجاه هذه القضية نذكر الآتي:

1. جمهور النحاة يوجب حذف الخبر بعد(لولا) مطلقًا، وأوجب بعضهم ذكره إذا كان كونا خاصًا ولا دليل عليه، واستدل بالحديث:" لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأسست البيت على قواعد إبراهيم"[60].

وقد أورد ابن هشام في التعليق على هذا الشاهد الرد الآتي:" وأما (لولا قومك حديثو عهد) فلعله مما يروى بالمعنى"[61].

وفي حاشية الدسوقي جاء تعليق على كلام ابن هشام هذا ما يأتي:" قوله فلعله الخ" فيه أن هذا فتح باب لرد الاستدلال بحديث رسول الله، والذي فتحه أبو حيان فكان يرد على ابن مالك في كل حديث استدل به بذلك الرد:(قوله فلعله مما روى بالمعنى) أي لعله من جملة الأحاديث المروية بالمعنى وحينئذ فلا يكون فيه دليل، لاحتمال ألا يكون هذا لفظه عليه الصلاة والسلام وهذا مما يؤدي إلى عدم الاستدلال بالأحاديث النبوية على الأحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى، لتطرق الاحتمال المذكور إلى كل حديث استدل به منها. وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزرًا له في الرد على ابن مالك حيث استدل على بعض أحكام النحو بالألفاظ الحديثية 1هـ. دماميني"[62].

2_ من مسائل وصل الضمير وفصله قال ابن هشام:" القسم الثاني: ما اختلف أوصله واجب أم راجح؟ وذلك إذا اجتمع ضميران أولهما أعرف وهو منصوب بفعل غير قلبي، فسيبويه يرى أن وصله واجب نحو:(**أَنُلْزِمُكُمُوهَا**) (**هود، الآية: 28**)، (**إِنْ يَسْأَلْكُمُوها**) (**محمد، الآية: 37**)، (**فَسَيَكْفِيكَهُمْ الله**) (**البقرة، الآية: 137**). ومذهب جماعة منهم الناظم والزمخشري أن ذلك راجح. واستدل الناظم بالحديث الوارد في العبيد والإماء:" إِنَّ اللّهَ ملَّكَكُم إياهم". ولو كنا على ثقة من أنه روى بلفظه لم يكن فيه دليل، لأن بعده:" ولو شاء لَمَلَّكَهُمْ إيّاكم" والفصل فيه واجب، _

لأن الضمير المتقدم غير أعرف، فلعل الفصل في الأول للتناسب، وعن الشلوبين أن فصله راجح على وصله، وتكلف لتأويل كلام سيبويه على ذلك وليس بشيء"[63].

*** من اللغات الجائزة في(الأب) مضافًا إلى غير الياء القصر:**

قال ابن هشام في الاستشهاد لهذه اللغة:" وشاهد القصر ما ثبت في صحيح البخاري من قوله: حدثنا يعقوب الرقي، حدثنا ابن عُلَيَّة، حدثنا سليمان التيمي حدثنا أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر: ما صنع أبو جهل، فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى برد، فقال له: أنت أبا جهل، قال ابن علية، قال سليمان: هكذا قالها أنس، قال: أنت أبا جهل، قلت: فهذا من أوضح الأدلة، وهو مما روى بلفظه لا بمعناه"[64].

من خلال هذا العرض يتبين لنا ما يلي:

1. أن ابن هشام لم يكثر من الاستشهاد بالحديث إذا وازنا بين عدد ما ورد منه في كتبه المشهورة وبين عدد ما ورد بها ذاتها من شواهد الشعر.

2. أن ابن هشام له من أقواله ما يرى فيه أن الحديث الذي يحتج به في النحو هو ما ثبت أنه روى بلفظه لا بمعناه.

ثانيا: القياس والتعليل:

القياس هو حمل غير المنقول على المنقول في حكمه لعلة[65]، والقياس والتعليل هما الأساس المتين الذي قام عليه صرح النحو العربي ابتداء من عهد الخليل بن أحمد[66].

ومع تفرع قواعد علم النحو، وتشعب مسائله زاد الاعتماد على القياس والتعليل حتى صارا مدار هذا العلم[67].

وقياسات ابن هشام وتعليلاته وافرة تحفل بها آثاره وبخاصة في مباحثه المبسوطة ومناقشاته لغيره من النحويين ومن ذلك:

*** (بلى) لا يجاب بها عن الإيجاب:**

(بلى) حرف جواب يختص بالنفي، ويفيد إبطاله سواء كان مجردًا نحو (**زَعَمَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ**) (**التغابن، الآية: 7**) ، أم مقرونًا بالاستفهام، حقيقيًا كان نحو(أليس زيد بقائم) فتقول: بلى. أو توبيخيًا نحو (**أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى**) (**القيامة، الآية: 3–4**) أو تقريرًا نحو:(**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى**) (**الأعراف، الآية: 172**).

وذهب بعض النحويين إلى أن الاستفهام التقريري خبر موجب، فاستشكل عليهم ابن هشام بأن(بلى) لا يجاب بها عن الإيجاب اتفاقا. ثم قال:" ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضى أنها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري، في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه:"أَتَرْضَونَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الجَنَّة؟ قالوا: بلى) [68] وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة:(أَيَسُرُّكَ أَنَ يكونوا لَكَ في البِرِّ سواء؟ قال: بلى. قَالَ:فَلاَ إِذَنْ) [69] وفيه أيضا أنه قال:(أَنْتَ الذي ليقتنى بمكة؟ فقال له المجيب: بلى)، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل".[70]

*** (خلا) إذا سبقت بـ(ما):**

قال ابن هشام:" (خلا) على وجهين:...والثاني: أن تكون فعلا متعديًا ناصبًا له، وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا والجملة مستأنفة أو حالية،على خلاف في ذلك، وتقول" قاموا خلا زيد". وإن شئت خفضت إلا في نحو قول لبيد:

أَلاَ كُلُّ شيء مَا خَلاَ اللَّه باطلُ وكُلَّ نَعِيمٍ لا محالة زائل

وذلك لأن" ما" هذه مصدرية؛ فدخولها يعين الفعلية، وموضع ما خلا نصب. فقال السيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو(أرسلها العِرَاك) وقيل: على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت فمعنى(قاموا ما خلا زيد) على الأول: قاموا خالين عن زيد وعلى الثاني: قاموا وقت خلوهم عن زيد، و هذا الخلاف المذكور في محلها خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعدا، وقال ابن خروف: على الاستثناء كانتصاب غير في" قاموا غير زيد" وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن الجني أنه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور، بل بعده بنحو:(عَمَّا قليل)(فَبِمَا رَحْمَةٍ) وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه".[71]

*** لام الابتداء، متى تكون لها الصدارة؟:**

ناقش ابن هشام بدر الدين بن مالك في مسألة دخول اللام على خبر(إن) إذا تقدم معموله عليه فقال في كتابه" **التذكرة**":" زعم بدر الدين بن مالك أَنَّ (اللام) لا تدخل على خبر(إن) إذا تقدم معمول عليه، فلا تقول(إِنَّ زَيدًا طَعَامَك لآكل) وكأنه رأى أن (اللام) لا يتقدم ما بعدها عليها، لأن لها الصدر، والحكم فاسد والتعليل كذلك على التقدير أن يكون قد رآه. أمَّا فساد الحكم فلأن السماع جاء بخلافه، قال تعالى:(و **إِنَّ كَثِيْرًا مِنَ النَاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ**) (**الروم، الآية: 8**) .وقال الشاعر:

فإني إِلَى قَوْمٍ سواكم لأَمْيَلُ[72].

وأما فساد التعليل فلأن هذه اللام مؤخرة من التقديم، فهي إنما تحمي ما هو في حيزها الأصلي أن يتقدم عليها، لا ما هو في حيزها الآن. وإلا لم يصح:(إن زيدًا لقائم)، ولا(إن في الدار لزيدا). ألا ترى أن العامل في خبر(إن) هو إنَّ عند البصريين. والعامل في اسمها هي بإجماع النحاة. فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت(إن)"[73].

ولابن هشام عدد كبير من الأقيسة في الباب الثامن من المغنى الذي أقامه على جملة من القواعد مقتبسة من قواعد علم الأصول، فالقاعدة الأولى من هذه القواعد الإحدى عشرة وهي: أن الشيء قد يعطى حكم شبيهه في المعنى، أو في اللفظ، أو فيهما، ذكر من صورها نحو خمس وعشرين صورة[74].

ومن طرائف أقيسته وتعليلاته المتأثرة بثقافته في الأصول والفقه أنه ذكر أن(إمَّا) الشرطية يلزم مجيء الفاء بعدها نحو:(ف**أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ من رَبِّهِم**) (البقرة، الآية: 26)، وأنها قد تحذف في ضرورة الشعر كما في قوله:[75]

فأما القتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْرًا في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

كما حذفت في جواب (من) من قول الآخر[76]:

من يفعل الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُ بالشَّرِ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلاَنِ

ثم قال:" فإن قلت: حذفت في التنزيل في قوله تعالى:(**فَأَمَّا الَّذِيْنَ اسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**) (**آل عمران، الآية: 106**) قلت: الأصل فيقال لهم: أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف. ورب شيء يصح تبعًا ولا يصح استقلالا. كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف. ولو صلى أحد غيره ابتداء لم يصح على القول الصحيح، هذا قول الجمهور"[77].

الهوامش

[1]– الخزانة، ج1،ص04.

[2]– أصول النحو،ص28.

[3]إشارة إلى الآيات 84 ،يونس،88، الواقعة، الضحى37،36، محمد(ص)، 3هود، 90 الأحزاب.

[4]رسالة: اعتراض الشرط على الشرط، الأشباه والنظائر، ج4، ص103.

[5]شذور الذهب، ص189 . 192.

[6]الجامع الصغير، وقد عد(هلهل) من أفعال الشروع خالد الأزهري في" شرح التصريح." ج1 ص203، ولكن ابن هشام " أوردها في الجمع الصغير مع أفعال المقاربة، وجاء في (لسان العرب) . مادة: هلل . يقال: هلهلت أدركه: كما يقال: كدت أدركه. وهلهل يدركه أي: كاد يدركه. وقد جاءت في الهمع ج1 ص128 من أفعال المقاربة.

[7]المغنى، ج 1، ص156.

[8]تخليص الشواهد، ص357.

[9]المغني، ج1، ص87.

[10]شذور الذهب، ص193_194.

[11]المصدر نفسه، ص77_97.

[12]المصدر نفسه، ص78.

[13]قراءة الجمهور:" قَالَ فاذْهَبْ فَإِنَّ لك في الحَيَاةِ أن تقول لا مِسَاسَ." طه الآية 97، بكسر الميم وفتح السين. أما بفتح الميم وكسر السين فهي قراءة الحسن وأبي حيوة وابن عقيل وقعنب. ينظر البحر المحيط ج6 ص275.

[14]- شرح شذور الذهب، ص94

[15]- شرح قطر الندى، ص131.

[16]- شرح قطر الندى، ص132.

[17]- شرح التصريح، ج2 ، ص248_249.

[18]- في قراءة غير هؤلاء (ما عملته أيديهم).

[19]- شرح قطر، الندى ص150.

[20]- هو يحي بن المبارك اليزيد . البحر المحيط ج4 ص284_285 وهو أحد القراء الأربعة عشر توفي سنة 200هـ.

[21]- أوضح المسالك، ج2، ص93_95.

[22]- شرح بانت سعاد، ص45.

[23]- شرح بانت سعاد ص11_13، وقد جاء في تاج العروس، مادة(غدا) أن(غدوة) علم للوقت، وأن النحويين قالوا: إنها لا تنون، ولا يدخل فيها الألف واللام، وإذا قالوا:(الغداة) صرفوا، قال الله تعالى:(بالغداة والعشي يريدون وجهه.) وهي قراءة جميع القراء إلا ما روى ابن عامر فإنه قرأها بالغدوة وهي شاذة.

[24]- جاء في البحر المحيط ج7 ص491 عن هذه القراءة ما يأتي:" وقرئ(ثمود) بالنصب ممنوعًا من الصرف. والحسن، وابن أبي إسحاق، والأعمش(ثمودًا) منونة منصوبة وروى المفضل عن عاصم الوجهين.

[25]- المغنى، ج1، ص57_58.

[26]- هو سليمان بن مسلم بن جماز توفي سنة 170هـ(غاية النهاية في طبقات القراء ج1 ص315.

[27]- أوضح المسالك، ج3 ، ص167-171.

[28]– يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أحد القراء العشرة وإمام أهل البصرة ومقرئها توفي سنة 205هـ(غاية النهاية في طبقات القراء ج2 ص386_388.

[29]– محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي. مقرئ أهل مكة مع ابن كثير.(المصدر نفسه ،ج2، ص167.)

[30]– عبد الله بن كثير أحد القراء السبعة وإمام أهل مكة في القراءة توفي سنة 120 هـ المصدر السابق ج1 ص443_445.

[31]– شرح بانت سعاد، ص23.

[32]– وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم، الأنعام، الآية 137.

[33]– ورد في هذه المسألة بحوث كثيرة، منها لابن خالويه، وأبي حيان الأندلسي، وتضمنها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، والخزانة. وغيرهما .

[34]– أوضح المسالك، ج3، ص 180.177.

[35]– أوضح المسالك، ج3، ص392.

[36]– أوضح المسالك،ج3، ص 195_197.

[37]– التيسير في القراءات السبع، ص134.

[38]– حاشية يس على التصريح ، ح2، ص60.

[39]– شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص 60.

[40]– الإتقان للسيوطي، ج،1 ص75.

[41]– المدرسة النحوية في مصر والشام، ص419.

[42]– تخليص الشواهد، ص208_209.

[43]- المصدر السابق، 270.

[44]- المصدر نفسه، ص309_314.

[45]- الاقتراح، ص27،28.

[46]- جاء البيت كاملا في تخليص الشواهد ص357، وشرح ابن عقيل:

يلومونني من حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميد.

[47]- تخليص الشواهد، ص358.

[48]- الخزانة، ج4، ص77.

[49]- المصدر السابق، ص314.

[50]- أنشده أبو على الفارسي، وابن جني. ينظر الخصائص، ج1، ص98.

[51]- الاقتراح، ص17،18 وخزانة الأدب، ج1، ص 4 - 7.

[52]دراسات في العربية وتاريخها.

[53]- في أصول النحو.

[54]- الاقتراح، ص17_18، والخزانة، ج،1 ص5 . 6.

[55]- الخزانة، ج،1 ص6.

[56]- المصدر نفسه، ج1، ص6.

[57]- دراسات في العربية وتاريخها ص177 . 180 .

[58]- ينظر درا سات في اللغة العربية وتاريخها، ص168، وأصول النحو، ص50، وأبو حيان النحوي، ص 434.

[59]– شواهد الشعر في " شرح قطر الندى" نحو150 شاهدًا، وفي "شرح شذور الذهب" نحو241 شاهدًا، وفي "أوضح المسالك" نحو583 شاهدًا، وفي "شرح قصيدة بانت سعاد" نحو 400 شاهدًا، وفي المغنى نحو950 شاهدًا.

[60]– المغنى، ج2، ص604.

[61]– المصدر السابق، ج2، ص605.

وقد أورد ابن هشام هذا التعليق منسوبًا للجمهور في أوضح المسالك ج1 ص221. فعلق على ذلك خالد الأزهري في شرح التصريح ج1 ص179 بما يأتي:" قال ابن الربيع: لم أر هذه الرواية، . يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك:(لولا حدثان قومك) و(لولا حداثة قومك)(لولا أن قومك حديثو عهد بجاهليه). والحديث المذكور روى في مختصر صحيح مسلم ج1 ص201 بالرواية الآتية:" لولا أن قومك حديث عهدهم في الجاهلية".

_وفي موضع ثانٍ، ج1 ص202 هكذا:" لولا أن الناس حديث عهدهم بكفر." وفي موضع ثالث ج1 ،ص202_203:" لولا حدثان قومك بالكفر."

[62]– حاشية الدسوقي، ج2 ، ص238 .

[63]– تخليص الشواهد، ص90_91,

[64]– المصدر نفسه، ص57_58.

[65]– الاقتراح، ص38.

[66]– المدارس النحوية ، ص48.

[67]– الإيضاح في علل النحو، ص 64_66.

[68]– الحديث بتمامه كما ورد في صحيح البخاري، ج8 ص163 هو:" حدثني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم مضيف ظهره إلى قبة من أَدَمَ يمان

إذ قال لأصحابه: أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟ فقالوا: بلى قال أفلم ترضوا أن تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا: بلى قال: فو الذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة ".

[69]صحيح مسلم بشرح النووي، ج11، ص68.

[70]المغني، ج1 ، ص113 . 114.

[71]المصدر السابق، ج،1 ص 133 .134.

[72]هو الشنفرى.

[73]الأشباه والنظائر، ج،1 ص271 . 272

[74]المغنى،ج 2 ، ص674 . 682.

[75]هو الحرث بن خالد المخزومي.

[76]هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت.

[77]– المغنى، ج، 1 ص 56

المصادر و المراجع

. القرآن الكريم.

. الإتقان في علوم القرآن السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،.بيروت المكتبة الثقافية 1973م.

02. الأشباه و النظائر، السيوطي، بيروت – دار الكتاب العربي الطبعة الأولى 1984 م.

03. اعتراض الشرط على الشرط ابن هشام، عبد الله بن يوسف،رسالة ضمن كتاب " الأشباه و النظائر" للسيوطي،بيروت، دارالكتاب العربي الطبعة الأولى1948 م .

04. الاقتراح، السيوطي .حيدرآياد –مطبعة دار المعارف النظامية ، الطبعة الأولى د.ت

05. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد بيروت – دار الفكر الطبعة السادسة 1974 م.

06. الإيضاح في علل النحو الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق مازن المبارك القاهرة – دار العروبة 1959 م.

07 . البحر المحيط أبوحيان' أثير الدين، القاهرة –مطبعة السعادة، الطبعة الأولى 1328هـ.

09 . تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد ، تحقيق و تعليق عباس مصطفى الصالحي بيروت–دار الكتاب العربي الطبعة الأولى 1986 م.

10. الجامع الصغير.تحقيق محمد شريف سعيد، دمشق – مطبعة الملاح الطبعة الأولى 1968 م.

11. حاشية الأمير على مغني اللبيب الأمير، محمد بن محمد ، القاهرة – المكتبة التجارية الكبرى 1356هـ .

12. حاشية الدسوقي على المغنى الدسوقي، محمد عرفة ، القاهرة – عيسى البابي الحلبي 1305 هـ.

13. خزانة الأدب ولب لسان العرب البغدادي' عبد القادر بن عمر، حاشية بانت سعاد،د.ط.ت ،القاهرة – طبعة بولاق 1093 هـ.

14. دراسات في العربية و تاريخها حسين ،محمد الخضر، دمشق المكتب الإسلامي و دار الفتح 1960 م .

15. شرح التوضيح على التصريح الأزهري، خالد بن عبد الله ،القاهرة، دار إحياء الكتاب العربي' عيسى البابي الحلبي و شركاه د.ت.

16. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة – مطبعة السعادة – الطبعة العاشرة 1965 م.

17. شرح قصيدة بانت سعاد . القاهرة – دار إحياء الكتب العربيـة ،عيسى البابي الحلبي و شركاه1345هـ.

18. شرح قطر الندى و بل الصدى . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، . مطبعة السعادة الطبعة الثانية عشرة 1966 م.

19. صحيح البخاري البخاري،أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة القاهرة – مكتبة الجمهورية العربية د.ت.

20. صحيح مسلم شرح النووي، مسلم، الإمام ابن الحجاج القشيري النيسابوري ،لقاهرة، المطبعة المصرية بالأزهر، الطبعة الأولى 1347 هـ.

21. في أصول النحو . الأفغاني، سعيد، دمشق– مطبعة الجامعة 1964 م .

22. الكتاب ' كتاب سيبويه سيبويه، أبو بشرعمر، تحقيق عبد السلام هارون، القـاهرة دار الكاتب العربي للطباعة و النشر 1968م.

23. المدارس النحوية ضيف ، شوقي،.القاهرة –دار المعارف ،الطبعة الخـامسة 1968 م

24. المدرسة النحوية في مصر و الشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة .مكرم ' عبد العال سالم ' بيروت – مطبعة القديس جاور جيوس 1312 هـ

25. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت المكتبة العصرية للطباعة و النشر 1987 م .